ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Iraqi Federation of Industries 1956-1983 Economic Historical Study

Dr. SALAH ORAIBI ABBAS

College of Arts, Kirkuk University

* *Corresponding author: E-mail* : Salahua2000@gmail.com

Keywords:
Federation –
Industries –
Economy –
Iraq –
Development

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 31 May. 2021
Accepted 20 June 2021
Available online 13 Oct 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

In the wake of this great industrial development in Iraq, the urgent need has become for a foundation that includes the owners of industrial projects to enable them to continue the industrial process, to be a link between them and the government and work to protect the national industry, so the Iraqi Federation of Industries was established on June 2, 1956 according to the law Federation of Industries No. (52), and the Federation has worked since its inception until 1983, when it was merged with the General Federation of Iraqi Chambers of Commerce to revitalize the national industry and overcome obstacles that stand in its way through several methods, including sending telegrams and notes, communicating with government agencies, and holding meetings With industrialists and merchants, holding local seminars and conferences, receiving delegations coming to Iraq, participating in foreign conferences and Fairs in order to strengthen Iraq's economic relations with Arab countries and the rest of the world, as well as issuing industrial reports and surveys and a guide to Iraqi industries, issuing a magazine concerned with industrial affairs, and writing research and studies that It sheds light on the industrial reality and how to promote it

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.13

اتحاد الصناعات العراقي ١٩٥٦ –١٩٨٣ دراسة تاريخية اقتصادية

أ.م.د. صلاح عريبي عباس/ كلية الآداب / جامعة كركوك

الخلاصة:

على اثر التطور الصناعي الكبير في فترة الخمسينيات من القرن العشرين في العراق اصبحت الحاجة ملحة لا يجاد مؤسسة تضم اصحاب المشاريع الصناعية لتمكينهم من مواصلة المسيرة الصناعية ، وتكون حلقة وصل بينهم وبين الحكومة وتعمل على حماية الصناعة الوطنية، لذلك تم تأسيس اتحاد

الصناعات العراقي في الثاني من حزيران عام ١٩٥٦ وفق قانون اتحاد الصناعات المرقم (٥٢) ، وقد عمل الاتحاد منذ تأسيسه وحتى دمجه عام ١٩٨٣ مع الاتحاد العام لغرف التجارة العراقية على تنشيط الصناعة الوطنية وتذليل العقبات التي تعترض طريقها ، وذلك عن طريق اتباع عدة أساليب منها ارسال البرقيات والمذكرات والتواصل مع الجهات الحكومية ، وعقد لقاءات مع الصناعيين والتجار ، وعقد الندوات والمؤتمرات المحلية ، واستقبال الوفود القادمة للعراق ، والمشاركة في المؤتمرات الخارجية والمعارض من أجل توثيق علاقات العراق الاقتصادية مع الدول العربية وبقية دول العالم ، وكذلك اصدار التقارير الصناعية والمسوحات ودليل الصناعات العراقية ، واصدار مجلة تعنى بالشؤون الصناعية ، وكتابة البحوث والدراسات التي تسلط الضوء على الواقع الصناعي وكيفية النهوض به .

المقدمة :

بعد تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ برز توجه وطني نحو الاهتمام بتطوير الصناعة الوطنية وتشجيع البرجوازية المحلية في توظيف رأسمالها في القطاع الصناعي ، وقد ترجم هذا الاهتمام عبر مجموعة من التشريعات الاقتصادية التي أسهمت في تطور الصناعة الوطنية لتزداد بذلك المؤسسات الصناعية ولا سيما في فترة الخمسينيات من القرن العشرين ، وعلى أثر ذلك اصبحت الحاجة ملحة لإيجاد مؤسسة مهنية مستقلة تضم اصحاب هذه المشاريع لتمكينهم من مواصلة المسيرة الصناعية ، وتكون حلقة وصل بينهم وبين الحكومة والعمل على حماية الصناعة الوطنية ، لذلك تم تأسيس اتحاد الصناعات العراقي في الثاني من حزيران عام ١٩٥٦ وفق قانون اتحاد الصناعات المرقم (٥٢) ، وقد عمل الاتحاد منذ تأسيسه على تشيط الصناعة الوطنية وتذليل العقبات التي تعترض طريقها. ونظرا لأهمية هذا الاتحاد ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني ومسيرته الحافلة بالإنجازات ارتأينا كتابة هذا البحث ؛ لتوثيق هذه المسيرة لاسيما أن ما كتب عنه قليل جدا ، ومن جانب آخر ضياع واحتراق أغلب الوثائق المحفوظة في الاتحاد؛ نتيجة احداث عام ٢٠٠٣ والذي مثل بالنسبة لنا تحدي للكتابة حول تاريخه بما تيسر من وثائق ومصادر متوفرة واستغلال ذاكرة بعض العاملين في الاتحاد، لأن الكتابة في السنوات القادمة تكون اصعب بكثير ، وتضمن البحث تسليط الضوء على تأسيس الاتحاد وأهدافه وأهم نشاطاته على المستوى المحلي والخارجي منذ تأسيسه عام ١٩٥٦ ولغاية عام ١٩٨٣ حيث تم دمجه مع اتحاد الغرف التجارية العراقية ليتحول اسمه الى اتحاد الغرف التجارية والصناعية العراقية .

اولا : تأسيس الاتحاد وأهدافه

بعد تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ اتجهت جهود بعض الوطنيين الى تشجيع الصناعة الوطنية الحديثة لاسيما تلك التي تعتمد على المواد الاولية المحلية ، وكان لتراجع الانتاج الحرفي ولحاجة

الفرد العراقي الى انواع مختلفة من البضائع الضرورية ، فضلا عن عدم وجود دور للقطاع العام في الصناعة بسبب قلة موارد الدولة ، اثر كبير في افساح المجال امام الرأسمال الوطني الخاص للدخول في ميدان الصناعة ، وقد اتضح حرص الوطنيين الاقتصاديين في العراق على تنمية الاقتصاد العراقي في الدفع باتجاه اصدار سلسلة من التشريعات القانونية الخاصة بتشجيع الصناعة الوطنية[١]. وكان من بين ابرز تلك التشريعات قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ والذي كان له دور ايجابي في تطوير الصناعة الوطنية وتشجيع البرجوازية المحلية في توظيف رأسمالها في القطاع الصناعي لما تضمنه من امتيازات واعفاءات للمؤسسات الصناعية الوطنية ، فعلى اثره توسعت بعض الصناعات القائمة آنذاك كصناعة السكاير والغزل والنسيج والدباغة وحلج الاقطان ومواد البناء واستخراج الزيوت النباتية والصابون، وارتفع عدد المؤسسات التي تمتعت بامتيازات ذلك القانون من ثمان مؤسسات عام ١٩٢٩ الى ثلاثون مؤسسة عام ١٩٣٢ وكانت تلك المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وتنتج سلعا استهلاكية لسد احتياجات السوق المحلية [٢] ، وارتفع عدد تلك المؤسسات الى تسع وخمسون مؤسسة عام ١٩٣٧ ومن ثم الى احدى وسبعون مؤسسة عام ١٩٣٩[٣] والى ست وتسعون مؤسسة عام ١٩٤٥[٤] ، واستمر عدد المؤسسات الصناعية في الازدياد لا سيما بعد تأسيس المصرف الصناعي عام ١٩٤٠ والذي باشر عمله عام ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، فقد قدم هذا المصرف اثناء المدة(١٩٤٧ – ١٩٤٩) ما يقارب ١٧٠ قرضا اغلبها قروض للمشاريع الصغيرة[٥] ، وشهدت فترة الخمسينيات قفزة نوعية في عدد المؤسسات الصناعية ؛ وذلك بسبب زيادة العائدات النفطية بعد توقيع اتفاقية المناصفة بالارباح في ٣ شباط ١٩٥٢[٦] ، وتنفيذ منهاج مجلس الاعمار[٧] ، وارتفاع المستوى المعاشي ، وتطبيق قوانين تشجيع المشاريع الصناعية[٨] ، وأشار تقرير الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ الى تلك القفزة حيث اكد وجود (٢٢٤٦٠) مؤسسة صناعية باستثناء حقول النفط منها(٢٢١٦٦) مؤسسة استخدمت في كل واحدة منها أقل من عشرين شخصا و(٢٩٤) مؤسسة استخدمت كل منها عشرين عاملا فما فوق ، وبلغ عدد العاملين في تلك المؤسسات (٩٠٢٩١) عامل منهم (١٢٣٠٧) امرأة وفتاة[٩] .

على اثر ذلك التطور الصناعي الكبير أصبحت الحاجة ملحة لا يجاد مؤسسة تضم اصحاب المشاريع الصناعية لتمكينهم من مواصلة المسيرة الصناعية وتحقيق التطور الصناعي في البلاد ، وتكون حلقة وصل بينهم وبين الحكومة ، لذلك تم تأسيس اتحاد الصناعات العراقي في الثاني من حزيران عام ١٩٥٦ اذا اصدرت الحكومة قانون اتحاد الصناعات المرقم (٥٢) ، والذي بموجبه اصبح الاتحاد حقيقة قانونية له كيانه المستقل وقانونه الخاص ، وقد اكدت المادة الثانية من القانون على ان يكون مقر الاتحاد في بغداد وله الحق في فتح فروع له في الالوية والاقضية بموافقة الوزير ، اما الهدف من تأسيسه فقد ورد في المادة الثالثة وهو تمثيل المصالح الصناعية امام السلطات العامة والعمل على تقدم الصناعة

وحمايتها والدفاع عن أصحاب المصالح الصناعية ، وعن طريقة ادارة الاتحاد واعماله ذكرت المادة الرابعة ان الاتحاد يدار من قبل مجلس ادارة لا يقل اعضاؤه عن سبعة ولا يزيد عن سبعة عشر اثنان منهم عضوان دائمان وهما مدير الصناعة والمدير العام للمصرف الصناعي[١٠] ، وحددت اعمال الاتحاد في جمع المعلومات والاحصاءات التي تهم الصناعة وتصنيفها وتنسيقها ونشرها ، ودراسة شؤون البلاد الصناعية وابداء الراي في الوسائل التي من شانها تطوير الصناعة ، واللوائح القانونية المتعلقة بشؤون الصناعة والضرائب والرسوم التي تفرض على الصناعات والمنتجات الصناعية ، وتزويد المحاكم والدوائر الرسمية وشبه الرسمية بالمنشورات والمعلومات المتعلقة بالصناعة ، وابداء الراي في العلاقات الصناعية التي تنشأ بين العراق والدول الاخرى ، وحسم الخلافات بين أصحاب المشاريع الصناعية بصفته حكما بناء على طلبهم ، وكذلك اقامة المعارض والمتاحف والاسواق الصناعية بموافقة الوزير ، وشددت هذه المادة أيضا على عدم النظر في أي طلب مقدم من أصحاب المشاريع الى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية مالم يكن عندهم شهادة الانتماء للاتحاد ، باستثناء المشاريع التي تمتعت بامتيازات قانون تشجيع المشاريع الصناعية والمشاريع غير المشمولة بالانتساب الى الاتحاد وفق نظامه ، وحددت المادتين السادسة والسابعة مالية الاتحاد من الاشتراكات السنوية والاجور لقاء الخدمات والتبرعات والهبات واعانات الحكومة وايرادات المنشآت التي تعود له ، وطريقة صرف المبالغ والميزانية والحسابات ، أما المادتين الثامنة والتاسعة فقد تضمنتا حق مجلس الاتحاد في دعوة الموظفين في دوائر الدولة لحضور جلساته للاستفادة بآرائهم ، وضرورة وضع نظام داخلي للاتحاد يتضمن تشكيل لجان التحكيم واللجان الاخرى وكيفية الانتخابات ومهام الاعضاء وكيفية استثمار الاموال الناجمة عن إيرادات الاتحاد ، واعطت المادة العاشرة الحق لوزير الاقتصاد في قبول أو رفض فتح فروع للاتحاد او حل الاتحاد وفروعه اذا ما مارس مهام ليست من ضمن مهامه ، وسمحت المادة الثانية عشر بتنفيذ ذلك القانون بعد مرور شهرين على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[١١].

وفي التاسع من اب ١٩٥٦ صدر نظام ادارة الاتحاد ذي الرقم (٣٥) والذي بموجبه تم تحديد التشكيلات الداخلية للاتحاد وطرق عمله، فقد حددت فيه المشاريع الصناعية التي يسمح لها بالانتساب الى الاتحاد وهي الغزل والنسيج والحياكة والمواد الانشائية والزيوت النباتية والدهون الغذائية والصابون والمنظفات وصنع الالمنيوم والنوافذ والابواب المعدنية والبيرة والكحول والدباغة والجلود والاحذية وتصفية النفط وصنع الشخاط والصناعات الغذائية والطحين واللدائن والغازات الصناعية ، والمسامير والمنتجات السلكية والمكائن وأدواتها الاحتياطية والسكائر، ولم يسمح للصناعات اليدوية الانتساب الى الاتحاد ، وأشترط ان يكون لكل صناعة ممثل واحد عنها ينتخب من قبل أصحاب المشاريع ليمثلها في مجلس الاتحاد ، وتدفع المشاريع الصناعية بدلات انتساب سنوية حسب رأسمال المشروع[١٢].

وبناء على دعوة وزير الاقتصاد نديم الباجه جي (٣ ايلول ١٩٥٤- ١٦ كانون الاول ١٩٥٧) الى أرباب المشاريع الصناعية جرت انتخابات مجلس ادارة اتحاد الصناعات في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ في مبنى غرفة تجارة بغداد حيث اشترك فيها ممثلي الصناعات الرئيسة التي شملها نظام ادارة الاتحاد[١٣] ، وفي ١٢ كانون الاول ١٩٥٦ وضع أعضاء مجلس ادارة الاتحاد النظام الداخلي للاتحاد والذي تضمن كيفية اجراء انتخابات الهيئة الادارية وواجبات الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير وبقية الآعضاء ، وكذلك كيفية تنظيم الاجتماعات الدورية للمجلس وصياغة القرارات ، وتشكيل اللجان الدائمة حسب الاختصاصات ، كما تم تحديد السنة المالية والتي تبدا في الاول من نيسان من كل سنة وتنتهي في ٣١ اذار من السنة التالية ، والية صرف الاموال وغيرها[١٤]. وبعد تشكل المجلس أصبح الوضع مهيأ لاجراء الانتخابات الخاصة بمجلس الادارة والتي جرت في ٢٦ كانون الآول من العام نفسه ، في مقر الاتحاد الكائن في شارع البنوك في بناية بنك الاعتماد العراقي الطابق الخامس في بغداد[١٥] وفاز بموجبها سليمان فتاح باشا[١٦] برئاسة الاتحاد ، ورجب علي الصفار[١٧] نائبا للرئيس ، واحمد صفوت العوا سكرتيرا ، ومحمد خليل الطويل أمينا للصندوق ، وتم ايضا اقرار النظام الداخلي[١٨] ، وفي ١٧ نيسان ١٩٥٧ تقرر تشكيل لجان دائمة تضم ممثلين للمشاريع الصناعية ، حيث شكلت لجنة صناعة الشخاط ولجنة صناعة الجلود ، ولجنة صناعة الاحذية ، ولجنة صناعة الاسمنت ، ولجنة الغزل والنسيج ، ولجنة الزيوت ، ولجنة صناعة الصابون والمنظفات ، ولجنة صناعة الالمنيوم والنوافذ والابواب وغيرها[١٩]. وقد بلغت المشاريع الصناعية المنتسبة للاتحاد في هذا العام ١٣٢ مشروعا ارتفعت الى ١٨٤ مشروعا في عام ١٩٥٨ برأسمال يبلغ حوالي ٤٧ مليون دينار [٢٠].

بمرور الوقت أجريت بعض التعديلات على قانون الاتحاد حيث صدر تعديل ادارة الاتحاد رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ وبموجبه منعت المشاريع التي يقل رأسمالها عن عشرة الاف دينار من الانتساب الى الاتحاد[٢١] ، وبعدها صدر قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ ونظام اداراته رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ والذين بموجبهما تم استبدال ممثل وزارة الاقتصاد في مجلس اداراته بممثل وزارة الصناعة التي استحدثت عام ١٩٥٩ ، وتضمن أيضا تعديلات على النظام الداخلي وقواعد الخدمة في الاتحاد ونظام صندوق احتياط موظفي ومستخدمي الاتحاد ، وتطور الهيكل الاداري للاتحاد بشكل كبير فبحلول عام ١٩٦٦ اصبح الاتحاد يتألف من المديرية العامة للاتحاد ومعاونية المديرية العامة والتي ترتبط بها الشؤون الادارية والحسابية ، كما يتضمن ثلاث دوائر فنية هي دائرة البحوث الاقتصادية والاحصاء ، والدائرة الاقتصادية ، ودائرة العلاقات الصناعية[٢٢] .

بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ صدر قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ ونظام اداراته رقم ١ لسنة ١٩٧٦ وقد تضمن كل من القانون والنظام تغيرات جذرية تمنحه فعالية وقوة فأصبحت

لقراراته قوة الالتزام بعد اقترانها بموافقة وزارة الصناعة ، واضيـفت لأهدافه العمل على اجتذاب رؤوس الاموال للاستثمار الصناعي ضمن القطاعين الخاص والمختلط ، والتعاون مع الاتحادات والتنظيمات المهنية والغرف الصناعية المحلية والعربية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية بهدف العمل على انماء الانتاج الصناعي العربي وارساء قواعد الوحدة الاقتصادية العربية[٢٣] ، فضلا عن ذلك طرأ تغيير على تشكيلات مجلس ادارة الاتحاد حيث أصبح يتألف من ستة اعضاء يمثلون القطاع الاشتراكي خمسة منهم يمثلون القطاع الصناعي ويمثل السادس القطاع التجاري ، وعضوان يمثلان القطاع الصناعي المختلط ، وخمسة اعضاء يمثلون القطاع الخاص ويتم انتخابهم من جميع منتسبي الاتحاد ويمثل كل منهم صنف من الاصناف التي وردت في نظام الاتحاد ، واعاد النظام النظر في تشكيلات الاتحاد حيث ألغيت دوائر واستحدثت دوائر جديدة ، وبموجبه أيضا تم زيادة فروع الاتحاد حيث كان للاتحاد فرعين فقط هما: فرع نينوى والبصرة واللذان افتتحا عام ١٩٧٢ ، أما الفروع الجديدة فكانت في محافظتي بابل واربيل وذلك من اجل تقديم الخدمات اللازمة للمشاريع المنتسبة للاتحاد[٢٤].

بقى الاتحاد يعمل وفقا لقانونه ذي الرقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ لغاية ٢ من اذار ١٩٨٣ حيث صدر قانون رقم ٢٤ والذي بموجبه تم دمجه مع اتحاد الغرف التجارية ليكون اسمه (الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية) وبهدف تنظيم وتنمية النشاطين التجاري والصناعي وتعزيز دورهما في عملية التنمية القومية[٢٥]. ومما لا شك فيه أن هذا الدمج افقد الاتحاد استقلاليته واثر على طبيعة عمله والحال نفسه ينطبق على اتحاد الغرف التجارية لذلك نجد انه بعد ست سنوات من قانون الدمج أي في عام ١٩٨٩ أعيد فصل الاتحادين ماليا واداريا.

ثانيا : نشاطات الاتحاد على المستوى المحلي ؛

انطلاقا من أهداف الاتحاد في تمثيل المصالح الصناعية أمام السلطات الحكومية والعمل على تقدم الصناعة وحمايتها والدفاع عن اصحاب المصالح الصناعية والتعاون مع المؤسسات المهنية المختلفة على المستوى المحلي والدولي، بدأ الاتحاد نشاطه منذ تأسيسه ، فقد دئب على عقد اجتماعاته الشهرية بصورة منتظمة ، كما كان يحرص على عقد اجتماعات عاجلة للنظر في الامور الطارئة التي لا تحتمل الانتظار لحين موعد انعقاد الاجتماعات الدورية ، كما كان اعضاء مجلس ادارة الاتحاد يشتركون في لجان الاتحاد الادارية والمالية ، فضلا عن اللجان الخارجية باعتبارهم ممثلين عن الاتحاد ، وقد تنوعت أساليب الاتحاد في تحقيق اهدافه من خلال رفع التقارير الى الجهات المختصة حول العقبات التي تقف حائلا دون تطور الصناعة الوطنية ، والنظر في القوانين المتعلقة بالصناعة الوطنية ، وزيارات المسؤولين والمؤسسات الاقتصادية ، وعقد لقاءات مع أصحاب المشاريع الصناعية ، واستقبال الوفود ، واقامة

الندوات والمؤتمرات واجراء الدراسات والمسوحات حول الواقع الصناعي ، ونتيجة لكثرة تلك النشاطات من جهة وفقدان بعضها من جهة أخرى سنحاول أن نسلط الضوء على نماذج من تلك النشاطات.

انطلاقا من اهداف الاتحاد والتي من اهمها تثبيت مبدأ حماية الصناعة الوطنية ولكن ليس على حساب المستهلك ، حاول الاتحاد التعاون مع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومع كل صنف من اصناف المشاريع الصناعية ، فعلى سبيل المثال في الفترة ما بين (١٩٥٧-١٩٥٨) اقر مجلس الاتحاد طلب شركة الاسمنت العراقية بإعفاء صادراتها من الضريبة البالغة (٥٠٠) فلس للطن الواحد ، وقرر مفاتحة وزارة الاقتصاد لإعفاء شركة السمنت المتحدة المحدودة من رسم الطابع المترتب على زيادة رأسمالها ، كما نظر في طلب شركة سمنت الفرات الخاص بالتوسط لتخفيض اجور الشحن للسمنت المصدر عبر السكك الحديدية وأحال الطلب الى مديرية الصناعة العامة ، وقرر مجلس الاتحاد الغاء ضريبة الاسمنت المصدر للخارج ؛ لكسب أسواق أقطار الخليج العربي ودعم المنتج الوطني ، وفاتح الجهات المختصة لتخفيض أجور الشحن للبضائع المنتجة محليا والمصدرة للخارج عبر السكك الحديدية[٢٦] ، وقد تمت الاستجابة للطلبين خلال فترة زمنية صغيرة [٢٧] ، ووقف الى جانب شركة صناعة الجلود الوطنية المحدودة في مطالبتها بإلغاء رسم الطابع المفروض على زيادة رأسمالها ، ومن اجل تمكين المشاريع الصناعية عمل الاتحاد الى توفير الطاقة الكهربائية لها من خلال مفاتحة مصلحة الكهرباء التي وافقت بدورها على الطلب عام ١٩٥٧[٢٨] .

وعلى اثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق سعى القطاع الخاص الى تقوية مركزه بحيث يمارس دورا رئيس في سياسة التصنيع ، لا سيما بعد ما شعر بوجود رغبة حكومية كبيرة للتوسع في القطاع العام ، وذلك ما نراه واضحا في موقف الاتحاد من الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) لبناء عدد من المشاريع الصناعية الخفيفة ، اذ اكد ان تلك الاتفاقيات تعتبر تجاوز على القطاع الصناعي الخاص الذي هو قادر على القيام بمثل تلك المشاريع ، وان قسم منها موجود اصلا كالنسيج والالبسة والاحذية والتعليب[٢٩] ، وانه لا يعترض على قيام القطاع الحكومي بأنشاء مشروعات كبرى وصناعات ثقيلة ، لان طبيعة الاستثمارات فيها وادارتها يجب ان تعهد الى الحكومة نفسها ، ولكنه يرى ان المشروعات الخفيفة يفضل ان تكون في اطار القطاع المختلط واسهام حكومي في حدود ٦٠ % من راس المال ، وبالفعل وافقت الحكومة على ان تكون الصناعات الخفيفة والصناعات الاستهلاكية في اطار الاستثمارات للقطاع الخاص ، واعلنت استعدادها لإسهام المصرف الصناعي بـ ٤٠% فقط من اسهم الشركات الصناعية الاستهلاكية[٣٠] ، هذا من جانب ومن جانب اخر اكد الاتحاد في عام ١٩٦٠ على ضرورة تمثيله في اللجان الحكومية كلجنة الاستيرادات ولجنة الاعفاء المؤلفة بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، وفعلا وافقت الحكومة على ذلك ومثل الاتحاد بتلك اللجان ، كما مثل في مصلحة المعارض العراقية[٣١].

بمرور الوقت ازداد النشاط الصناعي ، وزادت اعداد المؤسسات الصناعية المنظمة للاتحاد خصوصا بعد صدور قانون التنمية الصناعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ الذي قدم امتيازات واعفاءات مالية للصناعات الجديدة[٣٢] ، وعلى الرغم من صدور قرارات التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ وانتقال ملكية المشروعات الصناعية الخاصة الكبيرة والتي يقدر عددها ٢٧ مشروعا الى القطاع العام[٣٣] والتي وقف الاتحاد بالضد منها واعتبرها مضرة بالقطاع الصناعي[٣٤] لأنها جعلت البرجوازية الوطنية تشعر بالخوف والرعب من تجميد رؤوس اموالها في خطوات لاحقة ، وأكد الاتحاد على أن فقدان الثقة بين الشعب والحكومة يؤدي الى عدم اقدام اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار في الداخل[٣٥] ، وأن اثار التأميم السلبية ستتضح على المدى البعيد [٣٦] ، الا أن مؤسسات القطاع الصناعي الخاصة ازدادت بشكل واضح فبينما كان عددها ٩٤١ في عام ١٩٦٤ أصبح عددها ٩٨١ في عام ١٩٦٥ ، ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع الخاص رغم فترة الانكماش التي مر بها بسبب قرارات التأميم قد سار باتجاه توسعي نحو الصناعات الصغيرة نسبيا ودليل ذلك أن عدد المشاريع المجازة خلال الفترة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) قد بلغ ١٩٠٩ مشروعا وبلغت رؤوس اموالها ٤٠,٢ مليون دينار[٣٧] ، كما ازدادت مشاريع القطاع العام المنتسبة للاتحاد حيث كانت قبل التأميم ١٤ مشروعا وبعد التأميم وصل عددها الى ٤١ مشروعا [٣٨]، ونتيجة لهذه الزيادة كثرة المشاكل الصناعية وأزداد نشاط الاتحاد فخلال الفترة ما بين (١٩٦٥-١٩٦٦) اصدر الاتحاد أكثر من ١١ الف كتاب ورسالة واستلم اكثر من ١٣ الف رسالة ، واصدر اكثر من ٢٥٥ تعميما و٢٣٢ تأييدا ، وعلى سبيل المثال قدم الاتحاد في ٢٠ نيسان ١٩٦٥ مذكرة الى رئاسة الوزراء تناولت ١٢ قضية أساسية من قضايا الصناعة الاساسية تمثلت في الغاء مضاعفة الرسوم البلدية على المياه الغازية ، والغاء الدعم الممنوح للصادرات العراقية بموجب أحكام السوق العربية المشتركة ، وضرورة تطوير أساليب ادارة المشاريع الصناعية التابعة للقطاع العام ، واعادة النظر في أحكام قانون تنظيم بعض الشركات والمؤسسات رقم ١٣ لعام ١٩٦٤ ، والتعجيل في تعويض حملة الاسهم للشركات المؤممة ، وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المشاريع الصناعية في مجالات الاعفاءات الكمركية وتوزيع الاعمال والتعهدات الحكومية ، وتحديد بدلات ايجار المقالع والمحاجر ، واعادة النظر في نظام الدورباك[٣٩] طبقا لمتطلبات النمو الصناعي ، واعادة الاعفاءات الكمركية للمواد الاولية المستخدمة في صناعة الحلويات ، وتطبيق تسعير الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية ، واخيرا تنمية موارد الاتحاد المالية والزام المشاريع الصناعية بالانتساب الى الاتحاد وتخصيص منحة مالية للاتحاد اسوة بالمؤسسات ذات النفع العام ، وقد عمل الاتحاد بكل جهده على تلك القضايا من خلال ارسال مذكرات توضيحية حول كل قضية وعقد لقاءات مع رؤساء الوزراء ووزراء المالية والصناعة والاقتصاد وغيرهم ، ولكن وبحسب رأي الاتحاد كانت الاستجابة ضعيفة؛ وذلك بسبب كثرة استبدال المسؤولين وشدة ضغط الظروف الراهنة آنذاك ، أذ تمت الموافقة على تقليل الرسوم على المشروبات الغازية واعفاء المواد الاولية الداخلة

في صناعة الحلويات من الضرائب ، واعادة النظر بقرار الحكومة الذي يقضي بحصر الطبع في المطابع الحكومية وفسح المجال للمطابع الاهلية[٤٠] .

من جانب اخر كان الاتحاد حريصا على عقد ندوات موسعة لجميع الاصناف الصناعية يحضرها المسؤولين من القطاعين الصناعي والتجاري والتي بدورها استهدفت معالجة المشاكل المشتركة التي تواجه الصناعة ، وندوات على مستوى الاصناف تتناول مشكلة كل صنف على حدة ، وقد نجحت تلك الندوات في حل أبرز المشاكل وفق صيغ تؤمن تطوير الصناعة الوطنية ، وكذلك عقد الندوات والدورات التدريبية لتهيئة الكوادر وتطويرها بما يخدم الصناعة الوطنية فعلى سبيل المثال عقدت في عام ١٩٧٧ دورتين في ضبط الجودة في قطاع الصناعات الغذائية ، فضلا عن ذلك كان الاتحاد يشارك في عضويات مجالس ادارة البعض من الدوائر والمصالح ذات العلاقة وعضوية اللجان ومن ابرز مشاركاته خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٨١) عضوية مجلس ادارة (المؤسسة العامة للتنمية الصناعية) و (مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال) و (المؤسسة العمالية للعمل والتدريب المهني) و (المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل) اما عضويته في اللجان فمن أهمها (لجان انهاء خدمات العمال في مرافق القطاع الخاص) و (لجنة منح الاراضي الصناعية للمشاريع) و (واللجنة الدائمة لتسويق المنتجات الصناعية) و (اللجنة الوطنية للصحة والسلامة الوطنية)[٤١] ، كما كان الاتحاد يشارك في المؤتمرات المحلية التي تعقدها المؤسسات الحكومية والغير حكومية ، فضلا عن المؤتمرات التي يقعدها هو ويشرف عليها ، فقد دائب الاتحاد على عقد مؤتمر صناعي أحيانا كل سنة وأحيانا أخرى كل سنتين حسب متطلبات الاوضاع في البلاد ، ويتم من خلاله رسم صورة واضحة عن الواقع العام للصناعة العراقية وسياسة الدولة للنهوض بهذا الواقع وتطويره ، فضلا عن تحسين نوعية المنتجات المحلية لتحقيق نسبة اعلى من الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني لترسيخ الاستقلال السياسي ، ويطلب من الجهات المشاركة في المؤتمر ارسال توصياتها ومقترحاتها لدرجها في جدول الاعمال ، وفي ذلك المؤتمر تقدم أوراق عمل وبحوث ومحاضرات ، فعلى سبيل المثال عقد الاتحاد في ١٥ ايار ١٩٥٨ مؤتمرا في بغداد شاركت به العديد من المؤسسات والشركات والمعامل ، وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٩ عقد مؤتمرا اخرا في نادي الصيد في بغداد ناقش فيها مستجدات الوضع الاقتصادي[٤٢]، وخلال الفترة ١٥-١٧ كانون الاول ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثالث لاتحاد الصناعات العراقي وكان برعاية وحضور رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣) ووزير الصناعة محي الدين عبد الحميد(٤ اذار ١٩٦٠-٨ شباط ١٩٦٣) ، وحضور كبار الموظفين ورجال الاعمال ، وقد أكد رئيس الوزراء في كلمته على أهمية اتحاد الصناعات ودوره في ازدهار الصناعات الاهلية ، وحرص الحكومة على المساهمة الفعالة في سبيل ازدهار الصناعة الوطنية ، وفي ختام المؤتمر صدرت جملة من التوصيات تركز على دعم الصناعة الوطنية [٤٣]، وخلال الفترة ٣-٦ اذار ١٩٧٠ عقد المؤتمر الصناعي السابع

في بغداد واتخذ مجموعة من التوصيات من اهمها المطالبة بتوفير المواد الاولية للصناعيين وعلى الاخص للمشروعات الصغيرة التي تقل امكانيتها المالية عن ثلاثة الاف دينار ، وضرورة اعاد النظر في بعض التشريعات ذات العلاقة بالصناعة مثل التعريفة الكمركية والضرائب والعمل على تخفيضها، وقد شكلت وزارة الصناعة لجنة لمتابعة هذه التوصيات [٤٤] ، وشارك الاتحاد في مؤتمر التجارة الداخلية الذي عقدته وزارة الصناعة في بغداد خلال الفترة ١٥- ١٨ اذار ١٩٧١ وقدم للمؤتمر دراسة بعنوان(حماية الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتجارة الداخلية) وهي دراسة مفصلة عن واقع الصناعة الوطنية آنذاك وسبل حمايتها وتسويقها [٤٥] ، ومن الامثلة الاخرى عقد الاتحاد المؤتمر الصناعي التاسع في بغداد خلال الفترة ١٢-١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات من أهمها التوصية بزيادة تخصيصات القطاع الصناعي ضمن منهاج الاستيراد ، وتقليل الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاولية المستوردة والادوات الاحتياطية من خلال اعادة النظر بقانون التعرفة الجمركية بما يتلاءم مع تشجيع ودعم الصناعة الوطنية ، كما أوصى المؤتمر بضرورة التوسع في انشاء المعاهد الفنية والمدارس الصناعية ومراكز التدريب واقامة الدورات التأهيلية السريعة والتوسع في ايفاد الطلبة للخارج لغرض توفير القدر الكافي من ذوي الكفاءة والمهارة وخصوصا في مجال ادارة التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الصناعة ، وتأسيس معاهد للبحوث العلمية التي تقوم بدراسة موضوع ادخال التكنولوجيا في الصناعة ، وضرورة التوسع في منح التسهيلات المصرفية للمشاريع الصناعية وتسهيل شروطها ، وشمول المشاريع الصغيرة بالتسهيلات مع تأمين شروط استردادها ، والعمل على تخصيص مناطق صناعية في كافة المحافظات لإقامة المشاريع الصناعية وفق تخطيط علمي مدروس على ان توفر الخدمات والتسهيلات مسبقا كطرق المواصلات والبرق والهاتف وغيرها من الخدمات ، واوصى المؤتمر ايضا بزيادة مساهمات اتحاد الصناعات في اللجان والمجالس المختلفة التي تؤلفها المؤسسات والدوائر ذات العلاقة ، وذلك لغرض بيان وجهات النظر والتنسيق في المجالات ذات العلاقة بالنشاط الصناعي والاقتصادي ، والحد من استيراد المنتجات التي لها مثيل في الانتاج المحلي لحماية الصناعة الوطنية ودعم تصدير تلك المنتجات وازالة كافة العراقيل التي تحد من تصديرها ، وتوحيد أسعار الوحدات الكهربائية المستعملة في الصناعة في كافة انحاء القطر ، والعمل على تأمين العدد الكافي والصالح من طرق المواصلات لما لذلك من علاقة لانتظام وتطور الانتاج الصناعي ، وأكد المؤتمر أيضا على أن رفع مستوى التعاون الاقتصادي العربي هو شرط اساسي لتوثيق العلاقات والروابط بين البلاد العربية[٤٦].

ومن أجل توثيق التعاون الاقتصادي والصناعي بين العراق ودول العالم كان الاتحاد كثيرا ما يستقبل الوفود الصناعية والتجارية التي تزور البلاد ، ويضع لتلك الوفود برنامجا لزيارة المؤسسات الصناعية ولقاء المسؤولين ، ويعمل على تشجيعهم على عقد اتفاقيات اقتصادية تسهم بتطور الصناعة العراقية ، فعلى سبيل المثال استقبل الاتحاد في حزيران ١٩٦٠ وفد اتحاد الصناعات الايطالي وتمخض عن القاء

عرض تقدم به الوفد الايطالي تضمن امكانية مساهمة الصناعة الايطالية في تطوير الصناعة الوطنية ، وتعهد اتحاد الصناعة الايطالية بتدريب عدد من الفنيين العراقيين على التقنية الحديثة في الانتاج وعلى نفقة ايطاليا ، وايفاد فنين ايطاليين لزيارة المعامل العراقية ودراسة كيفية تحسين الانتاج فيها مع تدريب العمال العراقيين في موقع العمل ، وبالفعل رشح احد معامل دباغة الجلود عدد من الفنيين لاستكمال تدريبهم في ايطاليا حسب الاتفاق[٤٧] ، وخلال عامي (١٩٦٥-١٩٦٦) استقبل الاتحاد اثنا عشر وفدا نذكر منها الوفد الهندي لتصدير الورق والوفد الصناعي التركي والوفد الاقتصادي والمالي الفرنسي ، والوفد الاقتصادي الامريكي ، والوفد الصناعي الاسترالي ، والوفد الاقتصادي الياباني والكويتي[٤٨] ، ومثال اخر من عام ١٩٦٨ حيث استقبل الاتحاد وفد صناعي ايطالي استغرقت زيارته اسبوعين وجرت خلالها مباحثات في المجالات الصناعية والتجارية[٤٩] ، وفي ٧ كانون الاول ١٩٧٨ زار وفد يمثل الغرف التجارية والصناعية السورية مكون من ١٩ عضوا مقر اتحاد الصناعات العراقي وكان في استقبالهم رئيس الاتحاد غسان مرهون وبعد ان قدم رئيس الاتحاد شرح مفصل عن دور الاتحاد في تطوير الصناعة العراقية أكد على أن العراق بحاجة الى الصناعيين السوريين وان الابواب مفتوحة لهم وان العراق لا يضع قيودا على ذلك ؛لأنها عملية مساهمة في الاقتصاد وعملية تطوير للمنشآت الصناعية ، وقال ايضا :" ان الوحدة اغلى من مشروع والهدف القومي اغلى من قيام مشروع صناعي فلنجعل هدفنا هو لاجل الاقتصاد القومي "[٥٠].

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩ زار الاتحاد وفد من الغرفة التجارية العربية الفرنسية مؤلف من ٣٧ شخصا حيث ضم في عضويته رجال اعمال وصناعيين فرنسيين يمثلون مختلف المصالح التجارية والصناعية وكذلك ممثلين عن المصارف الفرنسية ، واستقبلهم طارق الصافي نائب رئيس الاتحاد وعبد القادر عبد اللطيف مدير عام الاتحاد وتم خلال اللقاء شرح مهام وواجبات الاتحاد في مجال تطوير الصناعة العراقية ، ومناقشة افاق التعاون بين العراق وفرنسا في المجال الصناعي والتجاري[٥١] ، وخلال الفترة ٧-١١ شباط ١٩٨١ استقبل الاتحاد وفد تجاري صناعي أردني وقد تم بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة العراقية تنسيق زيارة الوفد للمسؤولين والمؤسسات الصناعية والتجارية ، وتم الاتفاق على تنسيق التعاون بين البلدين في المجال الصناعي والتجاري[٥٢].

من جانب اخر كان الاتحاد حريصا على تشكيل وفود من مجلس ادارته لزيارة مختلفة المحافظات لغرض الاتصال المباشر بالصناعيين هناك والتعرف عن كثب على الصعوبات والمشاكل التي تؤثر في انتظام وحسن سير النشاط الصناعي ، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٤ ارسل الاتحاد وفود للمحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية ورفعت هذه الوفود تقاريرها عن طبيعة الواقع الصناعي في كل محافظة وأهم التحديات التي تواجه الصناعيين[٥٣].

ولأن الدراسات والبحوث لها ضرورة قصوى في تطور النشاط الصناعي فقد حرص الاتحاد على اعداد البحوث والدراسات الميدانية لعدد من فروع الصناعة الوطنية في القطاع الخاص والدراسات الخاصة بأهمية التصدير والجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية استهدفت وضع صورة متكاملة امام القطاعين التجاري والصناعي لتجاوز الاختناقات التي قد تحدث بسبب غياب تلك الصورة ، فضلا عن طرح ما يواجه هذه الصناعات من معوقات[٥٤] ، وكانت تلك الدراسات ترسل للمسؤولين وتلقى في المؤتمرات وتنشر في المجلات المتخصصة ، فخلال عامي (١٩٦٥ – ١٩٦٦) اعد الاتحاد (٤٢) دراسة لغرض حماية صناعات مختلفة ، وعلى أثرها تحققت الحماية لحوالي (٢٤) صناعة [٥٥]، ومن الامثلة على الدراسات الاخرى دراسة عن صناعة الحديد ، وعن وسائل التدفئة ، ودراسة عن الصدف وغيرها [٥٦].

ومن أجل التعريف بحركة الاستثمار الصناعي في البلاد أصدر الاتحاد بصورة دائمية كراسا سنويا عن المسح الصناعي في البلاد يوضح فيه نسب الزيادة في الاستثمار أو النقص ويحلل الأسباب فعلى سبيل المثال أكد الاتحاد انه في عام ١٩٦٧ قام القطاع العام بإنجاز المشروعات الصناعية الكبيرة نسبيا والتي تتطلب استثمارات أكبر من طاقة القطاع الخاص الذي تعهد بالمشاريع الصغيرة ، وقدم احصائية بالاستثمارات الصناعية كما موضح في الجدول ادناه [٥٧]:

المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة			
السنة	عدد المشاريع	راس المال المستثمر بالدينار	مجموع العاملين
١٩٦٦	٢١٦	٧,٤٣٠,٣٠٠	٤٤٧٦
١٩٦٧	٢٦٢	٢٨,٤٦٦,٣٠٠	٦٢٧٢
المشاريع الصناعية الصغيرة			
١٩٦٦	٢٤٨	٧٦٩,٠٠٠	١١٣٥
١٩٦٧	١١١	٣٢٠,٠٠٠	٤٥٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمارات الصناعية الكبيرة والمتوسطة ازدادت ما بين عامي (١٩٦٦– ١٩٦٧) أربعة اضعاف تقريبا وكذلك ازداد عدد العاملين فيها وذلك بسبب اجراءات التأميم وزيادة الدعم الاستثماري لمؤسسات القطاع العام وتبني أساليب التخطيط الاقتصادي المركزي ، في حين نرى العكس فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة حيث شهدت انخفاضا واضحا في حجم الاستثمارات والعاملين ؛ وذلك لان القطاع الخاص كان يوجه استثماراته نحو المشاريع الصناعية الصغيرة ذات الطبيعة الاستهلاكية والخدمية وذات رؤوس اموال محدودة جدا خوفا من احتمالات تكرار اجراءات التأميم .

من جانب أخر حرص الاتحاد على اصدار (دليل الصناعات العراقية) كل سنتين ، فضلا عن اصداره مجلته العلمية (الصناعي) في عام ١٩٥٧[٥٨] والتي تحولت في عام ١٩٧٦ الى مجلة (الصناعة) وهي

من المجلات العلمية التي اعتمدت في الجامعات العراقية لاغراض الترقية العلمية [٥٩]، وقد أصدر لها في عام ١٩٨١ ملحقا اعلاميا ، كما أسهم الاتحاد في اصدار العديد من النشرات والمطبوعات المتخصصة[٦٠] .

ثالثا : نشاطات الاتحاد على المستوى العربي والعالمي

سعى الاتحاد منذ تأسيسه الى المشاركة في المؤتمرات والندوات المنعقدة على المستوى العربي والعالمي ، وكذلك ارسال الوفود والانضمام الى المؤسسات الاقتصادية العالمية ، ونتيجة لكثرة تلك المشاركات من جهة ، وعدم توفر معلومات كافية عن بعض المؤتمرات من جهة اخرى سنحاول ان نسلط الضوء على جزء منها ، ففي حزيران ١٩٥٧ شارك الاتحاد في مؤتمر العمل الدولي المنعقد في جنيف ، وفي الشهر نفسه أيضا شارك في مؤتمر اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية في دورته السادسة والتي عقدت في بيروت[٦١] ، وفي ايار ١٩٥٨ شارك الاتحاد من خلال ممثله حافظ التكمجي[٦٢] معاون مدير الاتحاد في مؤتمر المواصفات والمقاييس للشرق الاوسط والذي عقد في المعهد الصناعي اللبناني في بيروت [٦٣] ، وخلال الفترة ٦-٨ كانون الاول ١٩٥٨ كان الاتحاد حاضرا في الدورة الثامنة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي عقد في القاهرة ، والذي أكد على ضرورة ايجاد صندوق للتنمية وتحسين الطرق بين الاقطار العربية وتسهيل التجارة فيما بينها ، والوقوف الى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي والى جانب قضية الشعب الفلسطيني ضد (اسرائيل) ، وفي القاهرة أيضا وللفترة ٨-١١ كانون الاول من العام نفسه شارك الاتحاد في المؤتمر الاقتصادي لمجموعة البلاد الافريقية الاسيوية ، والذي اوصى بضرورة تعزيز العلاقات بين البلدان الافريقية والاسيوية واقامة الهيئة الافروسيوية للتعاون الاقتصادي[٦٤] ، وعلى اثر الدعوة الموجهة للاتحاد للمشاركة في الدورة العاشرة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقدة في بيروت خلال الفترة ٢١-٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٠ شارك الاتحاد في ذلك المؤتمر وقدم اقتراحين الاول يتمثل في عقد مؤتمر صناعي عربي دولي من أجل تنسيق التعاون الصناعي بين البلدان العربية لخلق وتطوير صناعات جديدة ، وقد اقر المؤتمر تكليف المكتب الدائم بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية واتحادات الصناعة والهيئات الصناعية العربية دراسة امكانية عقد مؤتمر صناعي عربي دوري ، أما المقترح الثاني فكان دعوة لأنشاء منظمة عمل عربية على غرار منظمة العمل الدولية[٦٥] لغرض تنظيم وتنسيق السياسة العربية في حقل العمل ، وعلى أثر ذلك المقترح قرر المؤتمر دعوة الجامعة العربية لتبني عقد مؤتمر عربي سنوي لشؤون العمل يحضره ممثلون الحكومات وأصحاب الاعمال والعمال العرب ، وفي ختام المؤتمر رفعت جملة من التوصيات كان من أهمها تشجيع تصدير المنتجات العربية الى الاقطار الافريقية المستقلة وتقديم المنح المناسبة لها لمقاومة سياسة الاغراق الاقتصادية الصهيونية ، والتوصية بالاسراع في تنظيم خطوط بحرية وجوية وبرية بين البلدان العربية

والافريقية لغرض مجابهة التغلغل الصهيوني فيه [٦٦] ، كما شارك الاتحاد وفي بيروت ايضا وخلال الفترة ٢٤-٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ في المؤتمر الاقتصادي العربي القبرصي الذي عقد لبحث مجالات التعاون مع قبرص ووسائل تمتين الاواصر معها واضعاف علاقتها (باسرائيل) ، واوصى في ختام اعماله بضرورة زيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية وقبرص ، وتشجيع السياحة والتعاون الفني والمالي بين الطرفين[٦٧].

وفي حزيران ما بين عام ١٩٦٠ و١٩٦١[٦٨] ونيسان ١٩٦٥ شارك الاتحاد في مؤتمرات العمل الدولي المنعقد في جنيف ، وخلال الفترة من ٣-٨ ايلول ١٩٦٥ شارك في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي عقد في الجزائر ، كما شارك في مؤتمر التنمية الصناعية الذي عقد في الكويت خلال الفترة ٤-٧ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، وخلال عام ١٩٦٦ شارك الاتحاد في مؤتمر التغذية الصناعية لبلدان شرق البحر الابيض المتوسط والذي عقد في الاسكندرية ، ومؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في القاهرة[٦٩] ، وفي عاصمة المملكة الاردنية عمان وخلال الفترة ١٨-٢٢ نيسان ١٩٧٠ شارك الاتحاد في الدروة الخامسة عشرة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية للبلاد العربية[٧٠] ، وخلال الفترة ١٧-٢٠ ايار ١٩٧٦ شارك الاتحاد في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته العشرين والتي عقدت في مدينة الاسكندرية وقد تراس حاتم عبد رشيد رئيس الاتحاد الوفد المشارك في المؤتمر[٧١] ، كما شارك الاتحاد في اجتماعات مجلس اتحاد الغرف العربية بدورته الخامسة والاربعين واللجنة الخاصة بتعديل دستور الاتحاد والذي عقد في العاصمة عمان للفترة ١-٦ شباط ١٩٧٨ حيث تشكل الوفد العراقي المشارك من غسان مرهون رئيس اتحاد الصناعات ومنير سعيد مدير عام غرفة تجارة بغداد وفؤاد حسين عبد الهادي مدير العلاقات الخارجية ، وخلال الاجتماع الخاص بلجنة تعديل الدستور اعترض الوفد العراقي على السماح لبعض الجمعيات او الهيئات الاقتصادية في بعض الاقطار العربية بالانضمام للاتحاد ، مؤكداً أن العضوية يجب أن تكون بالاتحادات والغرف التي تنظم تحتها كافة القطاعات الاقتصادية ، وان على هذه الجمعيات أو الهيئات أن تعالج مشاكلها وتكون على غرار ما موجود في العراق وبعض البلدان ، وقد تم الاخذ بذلك المقترح ونوقشت الكثير من الامور التنظيمية والادارية الخاصة بالاتحاد ، اما اجتماعات مجلس اتحاد الغرف والتي بدأت من ٤ شباط ١٩٧٨ فخلال المناقشات اعترض رئيس اتحاد الصناعات العراقي غسان مرهون على مقترح زيادة قيمة اشتراك العراق المقترحة والبالغة ١٤٠% واكد انه لا يمكن الموافقة على هكذا زيادة دون التداول مع المراجع الخاصة ، وقد خرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات من أهمها تشجيع روح المبادرة الاقتصادية والعمل على انماء الدخل القومي وتوفير العمل للسكان ورفع مستوى المعيشة ، وزيادة التعاون بين الغرف العربية ، وتوثيق العلاقات مع الغرف الاجنبية من اجل فتح افاق تعاون جديدة وغيرها من القرارات والتوصيات[٧٢] ، كما شارك الاتحاد في المؤتمر الثاني للغرف التجارية والصناعية

في الدول الاسلامية والذي عقد في باكستان في مدينة كراجي خلال الفترة ١٥-١٨ كانون الاول ١٩٧٨ ، وقد تالف الوفد العراقي من ناصر حسين الجوراني مدير عام غرفة تجارة بغداد وعبد القادر عبد اللطيف مدير عام اتحاد الصناعات العراقي ومحمد رضا عبود الجيلاوي مدير الكفالات في غرفة تجارة بغداد ، واشتركت في هذا المؤتمر ٢٨ دولة وكان برعاية وحضور محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان ، وقد اكد الوفد العراقي على ضرورة دعوة الدول الاسلامية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع (اسرائيل) الى أنهاء تلك العلاقة دعما للتعاون الاقتصادي الاسلامي ، وبذل جهود كبيرة لتضمين ذلك في دستور الغرفة التجارية الاسلامية التي اتفق المجتمعون على وضع نظامها الداخلي ، وقد تكللت تلك الجهود بوضع الفقرة التالية :" وضع التوصيات لحماية الاقتصاد والمصالح التجارية للعالم الاسلامي ، واتخاذ مواقف جماعية والتي قد تتضمن المقاطعة الاقتصادية لكل جهة تعتدي على الديار الاسلامية" ، وبنهاية المؤتمر تم الاتفاق على دستور الغرفة واختيار كراجي مقر لها ، فضلا عن ذلك رفعت مجموعة من التوصيات الخاصة بتطوير الاقتصاد الاسلامي[٧٣].

وفي الكويت كان ممثل الاتحاد ثامر يوسف اسماعيل حاضرا في المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية الخليجية حيث وقع ممثلو الاتحادات والغرف في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٩ على النظام الاساس لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية والاعلان عن قيامه حيث اشتركت فيه كل من (الامارات والبحرين والعراق والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت) [٧٤] ، وتقرر ترشيح كاظم عبد الحميد مدير عام غرفة تجارة بغداد[٧٥] لمنصب الامين العام للاتحاد " نظرا لما يتمتع به من خبرة في امور الغرف واتحاداتها ومعرفة واسعة في الشؤون الاقتصادية وخلق ونزاهة واخلاق"[٧٦].

وخلال الفترة ٢٩-٣١ كانون الثاني ١٩٧٩ عقدت الدورة السابعة والاربعون لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دبي، وقد شارك فيها اتحاد الصناعات العراقي ممثلا برئيسه غسان مرهون ، وقد اتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات كان من بينها مناشدة جميع الحكومات العربية لتقديم المساعدات الانسانية العاجلة الى ابناء الجنوب اللبناني لتمكينه من التمسك بارضه وتفويت الفرصة على العدو الاسرائيلي لتفريغ الجنوب من سكانه ، كما أوصى بضرورة قيام غرف التجارة والصناعة دون سواها بإصدار شهادات المنشأ والتصديق عليها ، ودعى الى ضرورة الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي بغية التخفيف من وطأة العجز في المواد الغذائية[٧٧] .

وبناء على الدعوة الموجهة من قبل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لحضور اجتماعات الدورة الواحدة والخمسين لمجلس الاتحاد المنعقدة في تونس للفترة ٢٢-٢٣ ايلول ١٩٨٠ ، وكذلك الدورة الثالثة لمجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الخليجية

المنعقدة في تونس يوم ٢١ ايلول ١٩٨٠ تم تشكيل وفد عراقي للمشاركة في الاجتماعين وكان زهير اسماعيل قدوري رئيس الاتحاد ضمن الوفد المشارك ، وخلال اجتماع الغرف الخليجية دعى الوفد العراقي الى ضرورة تنشيط الاتحاد بما يخدم الأهداف التي أنشأ من اجلها ، والعمل على عقد مؤتمر خليجي لبحث مشاكل دول الخليج خصوصا قضية فرص الاستثمار للقطاع الخاص ضمن المشروعات الحكومية ، أما اجتماع الغرف العربية فقد تم خلاله مناقشة قضية طرحها الوفد العراقي تتعلق بـ (الحماية الصناعية ودورها في تطوير الانتاج) لانه يرى ان الاسواق العربية تم اغراقها بمنتجات الدول الاجنبية ، لذلك دعى الى ضرورة دعم الصناعة العربية وحماية المنتجات الوطنية ، ووضع هذا الموضوع ضمن أجندة مؤتمر القمة الاقتصادي والذي كان مقرر عقدة في تشرين الثاني ١٩٨٠ ، وبالفعل اقرت غالبية الوفود مقترح الوفد العراقي[٧٨].

وفي الفترة ٩-١٠ أيلول ١٩٨٠ استضافت بغداد الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع وقام الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقي باستضافة ذلك الاجتماع وترتيب جدول للوفود لزيارة المشاريع الصناعية والمناطق الاثرية والعتبات المقدسة ، وبنهاية الاجتماع طرحت مجموعة من التوصيات من أهمها تأييد الغرفة الاسلامية لمقاطعة الكيان الصهيوني ، ودعوة الاتحاد العام للغرف العربية والبنك الاسلامي للتنمية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية الاسلامية بصفة مراقب وتشكيل لجان لدراسة حسابات الغرفة الاسلامية ، واصدار الدليل التجاري الاسلامي وغيرها من الأمور الادارية والتنظيمية[٧٩].

وخلال الفترة ٧-٨ كانون الثاني ١٩٨١ شارك الاتحاد في مؤتمر غرف التجارة العربية المنعقد في موريتانيا ، وفي ١٥ شباط ١٩٨١ كان الاتحاد حاضرا في اجتماعات الجمعية العمومية واللجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية في الكويت [٨٠] ، وخلال الفترة ٢٢- ٢٤ شباط ١٩٨٢ شارك الاتحاد في اجتماعات الجمعية العمومية واللجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية المنعقدة في المغرب[٨١] ، وشارك أيضا في الاجتماع المنعقد في جكارتا – اندونيسيا خلال الفترة ٢٥-٢٨ نيسان ١٩٨٣ والذي ركز على دراسة مقترحات تتعلق بتأسيس اتحاد اسلامي للإسمنت وعلى ايجاد وسائل ضرورية لتشديد المقاطعة على (اسرائيل) وبالمقابل اكد على ضرورة تشجيع تسويق المنتجات الفلسطينية في أسواق الدول الاسلامية دعما للقضية الفلسطينية[٨٢].

الخاتمة

على أثر زيادة المؤسسات الصناعية في العراق ولاسيما في فترة الخمسينيات من القرن العشرين كان لابد من وجود مؤسسة مهنية تجمع أرباب الاعمال الصناعيين للدفاع عن أصحاب الصناعات عامة وحماية الصناعة العراقية ، لذلك صدر قانون تأسيس اتحاد الصناعات العراقي في الثاني من حزيران

١٩٥٦ ، وبعد صدور نظامه الداخلي وإجراء انتخابات مجلس الإدارة التي اشترك فيها ممثلو الصناعات الرئيسة في العراق ، باشر الاتحاد اعماله وفق الاهداف التي أسس من اجلها ، فعلى المستوى المحلي دائب الاتحاد على تمثل المصالح الصناعية اما السلطات الحكومية ، ومناقشة كل الامور المتعلقة بالصناعة الوطنية وطرق حمايتها ، وتذليل العقبات التي تقف في طريق التنمية الصناعية ، وقد اعتمد الاتحاد في تحقيق أهدافه على أساليب مختلفة منها رفع التقارير الى الجهات المختصة ، وعقد لقاءات مع المسؤولين الحكوميين واصحاب المشاريع، وعقد الندوات والمؤتمرات واستقبال الوفود ، وإجراء المسوحات حول الواقع الصناعي والبحوث والدراسات ، وبالفعل استطاع الاتحاد منذ تأسيسه ولغاية عام ١٩٨٣ من حل الكثير من المشاكل الصناعية والمساهمة مع الحكومة من خلال المشاركة في الكثير من اللجان الحكومية التي تشكل لخدمة الواقع الصناعي والعمالي وغيرها ، وكان المؤتمر الصناعي الذي يقيمه الاتحاد بين فترة واخرى يحظى باهتمام حكومي واضح حيث يحضره كبار المسؤولين ويقدم هذا المؤتمر جملة من التوصيات الخاصة بدعم الصناعة الوطنية والتنمية الصناعية وكانت هذه التوصيات تأخذ بعين الاعتبار من قبل الجهات الحكومية ، وتعمل على تنفيذ ما يمكن منها ، كما كان لاستقبال الوفود الصناعية والتجارية في البلد من قبل الاتحاد ذو اثر كبير في تعزيز التعاون بين العراق والدول الاخرى ، ويساهم في فتح افاق للتعاون بين الشركات الاجنبية والعربية والشركات العراقية .

ولأن الدراسات والبحوث تمثل حجر اساس في تطور النشاط الصناعي فقد حرص الاتحاد على اعداد الكثير منها وفي مختلف المجالات الصناعية ، وكانت هذه الدراسات تلقى في المؤتمرات وتنشر في المجلات العلمية ، وترسل للجهات المختصة للاستفادة منها في تطوير النشاط الصناعي ، كما كان الاتحاد حريص على اصدار كراس سنوي حول المسح الصناعي في البلاد يوضح فيه نسب الزيادة في الاستثمار او النقص ويحلل الأسباب ، فضلا عن اصدار دليل الصناعات العراقية والذي كان يتضمن معلومات مفصلة عن اغلب الصناعات الموجودة والشركات الصناعية ويوفر فرصة لرجال الاعمال والشركات في الداخل والخارج للتعاون والاستثمار ، كما كانت مجلة الاتحاد (الصناعي) و (الصناعة) فيما بعد مجلة علمية رصينة تنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالشؤون الصناعية .

أما على المستوى العربي والدولي فقد سعى الاتحاد منذ تأسيسه على المشاركة في اغلب المؤتمرات والندوات العربية والعالمية ، وكان حضوره فاعلا اذ قدم ممثلية المقترحات والتوصيات والبحوث والدراسات في تلك المؤتمرات ، ولعل من اهمها مؤتمرات العمل الدولي التي عقدت في جنيف ، ومؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي كان يعقد كل عام في دول عربية مختلفة .

ملحق رقم (١)

رؤساء مجلس ادارة الاتحاد خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٨٣[٨٣].

ت	الاسم	الفترة من	الفترة الى
.١	سليمان فتاح	١٥-١٢-١٩٥٦	٢٦-٧-١٩٦٠
.٢	رجب الصفار	٢-٨-١٩٦٠	٥-١٠-١٩٦٠
.٣	نوري فتاح	٢٨-١٢-١٩٦٠	٢٠-١-١٩٦٣
.٤	خدوري خدوري	٢١-١-١٩٦٣	١٢-٢-١٩٦٣
.٥	اديب الجادر	١٣-٢-١٩٦٣	١٠-٦-١٩٦٤
.٦	د. محمد خليل الطويل	١١-٦-١٩٦٤	١٤- ٥ -١٩٧٠
.٧	حاتم عبد الرشيد	١٥- ٤ -١٩٧٢	-------
.٨	غسان مرهون محمد	-----	١٧-٩-١٩٧٩
.٩	زهير اسماعيل قدوري الدوري	٦-١١-١٩٧٩	١٤-١٠-١٩٨١
.١٠	احنف محي الدين الكميت	٢٠-١-١٩٨٢	٢٢-٩-١٩٨٤

ملحق رقم (٢) [٨٤]

اجتماع مجلس إدارة إتحاد الصناعات العراقي عام ١٩٧٢ في بغداد والاشخاص من اليسار : محمد حسن قزاز، ومحمد كافل حسين، واسماعيل الشيخ علي، وبهاء شبيب، وصادق الخليل، وجعفر الذهب، وخليل الطويل، وحاتم عبد الرشيد، وغسان مرهون، ومحمد أمين الجاف، وكامل العزاوي، وعبد الأمير الجميلي، وصبيح الخضيري ، وقاسم الصفار.

الهوامش

(١) ابراهيم خليل العلاف ، " الجذور التاريخية لنشأة وتطور القطاع الخاص في العراق حتى سنة ١٩٦٤ " ، بحث مقدم الى ندوة (خصخصة الاقتصاد العراقي : الاشكاليات ..الواقع ..المستقبل) التي نظمها مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل في ٥ ايار ٢٠٠٤ ، ص ٣.

(٢) صباح الدره ، " حول البرجوازية الصناعية في العراق " ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (٢) ايار ١٩٦٩ ، ص ٣٤.

(٣) عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة جامعة الموصل ،(الموصل ، د.ت)، ص١٢.

(٤) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، ج ١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٦٥) ،جدول رقم ٣٠ .

(٥) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته ، واجهزته للحقبة ١٩٢١-١٩٨٠ ، ج١ ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٦٧.

(٦) عقدت اتفاقية المناصفة في الارباح في ٣ شباط ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية وشركات نفط العراق المحدودة، ونفط الموصل المحدودة ، ونفط البصرة المحدودة وبموجبها اخذت الحكومة تستوفي مبلغا يعادل ٥٠% من الربح الناتج عن عمليات كل من الشركات الثلاث في العراق ، فضلا عن مبلغ ٢٠ الف ليرة إسترلينيه سنويا من كل شركة مقابل الاعفاء من الضرائب وامتيازات أخرى . ينظر :جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٦٤ في ١٨ شباط ١٩٥٢.

(٧) مجلس الاعمار :أنشئ مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ ليقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات حكومية ضخمة تخرج عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الانتاجية المستخدمة ، وبإنشاء مجلس الاعمار اصبح دور الدولة في النشاط الصناعي متخذا صورتين متلازمتين للمساهمة غير المباشرة عن طريق المصرف الصناعي والمساهمة المباشرة عن طريق برامج الاعمار التي يخططها ويشرف عليها مجلس الاعمار ، ورغم المشاريع الكثيرة التي انجزها المجلس الا انه تم الغاءه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ينظر :سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق ، مطبعة القضاء ، (النجف الاشرف ، ١٩٧٧) ، ص ص ٩٨-٩٩.

(٨) جوني يوسف حنا ، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق ١٩٢٩ -١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص ٣٠١.

(٩) وثائق غرفة تجارة الموصل(وسنشير اليها لاحقا بـ و.غ . ت .م) ، تقرير الاحصاء الصناعي في العراق المرسل من الدائرة الرئيسية للإحصاء الى غرفة تجارة الموصل ، العدد ٩٣٨١ في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٥ ؛ جواد هاشم ، تكوين راس المال في العراق ، مطبوعات وزارة التخطيط ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص٢٥١.

(١٠) أسس المصرف الصناعي بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ ، وصدرت الارادة الملكية بتنفيذه عام ١٩٤٥ ، وفي عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم (١٤) المتضمن النظام الداخلي للمصرف براس مال قدره نصف مليون دينار ، تسلفه الحكومة للمصرف بدون فوائد ، وفي عام ١٩٥٢ زيد رأسماله الى ثلاثة ملايين ، كما كان مجلس الاعمار والحكومة يمنحانه القروض بين الحين والاخر للنهوض بالصناعة الوطنية ، الا ان القروض التي قدمها المصرف كانت صغيرة ولمدة قصوى قدرها خمس سنوات فقط. ينظر : قانون المصرف الصناعي ، (بغداد ، ١٩٤٨) ، ص ٩ ؛ توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، مطبعة العاني (بغداد،١٩٥٨) ص ١٥٣.

(١١) مجلة التجارة ، العدد ٩-١٠ ، السنة ١٩ ، (بغداد ، ١٩٥٦) ، ص ص ٤٠ -٤٤.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ص ٥٣-٥٥ ؛ حنا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤.

(١٣) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد ١ ، السنة ٢ ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ٣.

(١٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٢٦ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٧.

(١٥) اتخذ الاتحاد جزء من بناية في شارع البنوك مقر له ، وبعدها عمل على أن يكون له مقر خاص فاشترى ارض من امانة العاصمة في شارع الجمهورية ساحة الخلاني تبلغ مساحتها ٣٤٠ مترا مربعا ، وتم وضع تصميم لبناية الاتحاد وفق فن العمارة الحديثة وفن العمارة العربي ، وقام بالتصميم والاشراف مكتب الاستشاري العراقي وبأشراف المهندس المقيم علاء جليل ابراهيم ، وعمل الاتحاد بعد اخذ موافقة وزارة الداخلية على جمع تبرعات لسد نفقات البناء التي قدرت آنذاك بحوالي ٨٠ الف دينار عراقي ، ورغم محاولات أعضاء الاتحاد الحصول على دعم حكومي لإكمال البناء الا ان محاولاتهم فشلت ، لذلك تأخر اكمال البناية عدة سنوات حيث كانت تجمع تبرعات من الصناعيين الى ان تم افتتاحها في عام ١٩٧١. ينظر : مجلة الصناعي ، العدد الثالث والرابع ، (بغداد ، تموز وكانون الاول ١٩٦٩) ، ص ٢٠٥ ؛ مقابلة شخصية عبر الانترنيت مع الاستاذ ليث الحمداني بتاريخ ١٥ اب ٢٠٢٠ . وتجدر الاشارة الى ان ليث عبد الهادي الحمداني ولد في الموصل عام ١٩٤٨ وانتقل مع عائلته الى بغداد عام ١٩٦١ وتخرج من ثانوية الثقافة والفنون الاهلية عام ١٩٦٦ عمل في مجال الصحافة منذ عام ١٩٦٥ ويعد من مؤسسي الاعلام الصناعي في فترة السبعينات من خلال مساهمته في توحيد الاصدار الصناعي العراقي والذي تمثل في دمج مجلتين صناعيتين في مجلة واحدة تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن عرفت باسم مجلة الصناعة وتولى هو رئاسة تحريرها . ينظر : مثنى عبد القادر غفور ، جريدة الاتحاد ودورها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٩٨٥-١٩٩٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الآداب الجامعة العراقية ، ٢٠١٩ ، ص ص ٣١-٣٢.

(١٦) سليمان فتاح باشا :ولد في بغداد عام ١٨٩٢ ، من عائلة تجارية تنحدر بالأساس من مدينة كركوك ، دخل المدرسة العسكرية في استانبول فتخرج ضابطا في الجيش العثماني عام ١٩١١واشترك في حرب البلقان والحرب العالمية الاولى ، وبعد تأسيس الدولة العراقية التحق بالجيش العراقي وحصل على عدة ترقيات وأصبح امر للكلية العسكرية العراقية عند تأسيسها ومن ثم معلما في مدرسة الاركان ومن ثم عين مرافقا لوزير الدفاع ، بعد تركه للجيش دخل الحياة السياسية فانتخب نائب عن كركوك في مجلس النواب العراقي عام ١٩٣١ ثم انتخب عضوا للوفد الذي سافر الى عصبة الامم سنة ١٩٣٢ واعيد انتخابه في مجلس النواب في عدة دورات وعرف بمواقفه الداعية الى حماية الصناعة الوطنية والنهوض بها ، كما ساهم بدعم الصناعة الوطنية من خلال اشتراكه مع والده فتاح باشا في تأسيس معمل فتاح باشا للنسيج عام ١٩٢٦، وتأسيس شركة الدخان الاهلية وبعض المشاغل والمصانع الصغيرة كمحلج عطار باشا ، وشركة المنصور التي أسست مدينة المنصور في بغداد ، وشركة سباق المنصور ، وشركة المنصور الانشائية توفي في لندن عام ١٩٦٠. ينظر : مجلة اتحاد الصناعات ، العدد الاول ، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص٢؛ نبيل عكيد محمود المظفري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، (كركوك ، ٢٠٠٩) ، ص٢٩٨؛ صلاح عريبي عباس العبيدي ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،(عمان ، ٢٠١٠) ، ص ١٢٠ ؛ فاروق يونس ، " شذرات من تاريخ الصناعة الوطنية وروادها – عائلة فتاح باشا نموذجا" ، مقال منشور في صحيفة صوت العراق الالكترونية بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٧على الموقع الالكتروني :
https://www.sotaliraq.com/latestarticles.php

(١٧) رجب علي الصفار : من رجال الاعمال ، وله نشاط تجاري ، وقد أصبح احد اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة بغداد عام ١٩٥٢ ، وبقي في موقعه اكثر من عشر سنوات ، وشارك في كثير من اللجان الحكومية ونشاطات الغرفة داخليا

وخارجيا ، ومع تأسيس اتحاد الصناعات أصبح نائبا لرئيس الاتحاد وكان له الكثير من المساهمات الفعالة في نشاطات الاتحاد . ينظر : عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦-١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الاداب ، جامعة الموصل ١٩٩٧ ، ص ٥٩.

(١٨)الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات للسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص ص ١٩-٢٨.

(١٩) الدره ، حول البرجوازية الصناعية في العراق ، ص ص ٧٧-٧٨.

(٢٠) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٢.

(٢١) مجلة التجارة ، الجزء ٥-٦ ، السنة ٢٠ ، (بغداد ، ١٩٥٧) ، ص ٩٠.

(٢٢) حسن علام ، اقتصاديات العراق ١٩٦٨ ، (بغداد، ١٩٦٨) ، ص ٣٧.

(٢٣) و.غ . ت .م ، نبذة عن اتحاد الصناعات العراقي فرع نينوى ، في ٣١ كانون الاول ١٩٧٩.

(٢٤) وزارة الصناعة والمعادن ، ١٠ سنوات الصناعة تتقدم ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ١٣٧.

(٢٥) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٩٣١ في ٢٨ اذار ١٩٨٣.

(٢٦) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٢٧)الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات للسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٩١.

(٢٨) حنا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٢٩) تسلم اتحاد الصناعات العراقي مذكرة من شركة فتاح باشا تضمنت شكوى الشركة على السماح للمستوردين باستيراد الاقمشة الصوفية المخلوطة بشكل كبير مما زاحم الانتاج الوطني واصبحت المعامل الوطنية تعاني من قلة تصريف منتجاتها ، لذلك طلب الاتحاد من وزارة التجارة النظر في الموضوع وتقليل منح اجازات استيراد الاقمشة الصوفية المخلوطة لحماية الانتاج الوطني ، وعلى ضوء ذلك اتخذت الجهات الحكومية اجراءات تسمح بالاستيراد بشكل لا يؤثر على الصناعة الوطنية . ينظر : صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص) ، مطبعة النجوم ،(بغداد ، ١٩٦٨) ، ص ص ١٥٥-١٥٦.

(٣٠) محمود محمد الجنيب ، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية ، دار الطباعة الحديثة ، (البصرة ، ١٩٦٩) ، ص ص ١٩١-١٩٣.

(٣١) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد الاول ، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ٥١.

(٣٢) قانون التنمية الصناعية رقم (٣١) لسنة ١٩٦١ ، منشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٥٢٠ في ٤ مايس ١٩٦١.

(٣٣) للتفاصيل أكثر حول قرارات التأميم ينظر : صلاح عريبي عباس ، " قرارات التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ في العراق دراسة تاريخية اقتصادية " ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٧، العدد ٢ ،شباط ٢٠١٠ ، ص ص ٢٩٧-٣٤٩.

(٣٤) السامرائي ، التطور الاقتصادي ، ص ١٠٠ ؛ رؤوف الفلوجي ، الصناعة في العراق في ظلال ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، من اصدارات وزارة الصناعة ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٢٥.

(٣٥) مجلة الصناعي ، العدد الاول ، السنة الخامسة ، (بغداد ، ١٩٦٤) ، ص ١١.

(٣٦) عبد العزيز وطبان ، " وضع الرأسمال الاجنبي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨" ، مجلة الاقتصاد ، العدد ١٢ ، (بغداد ، كانون الاول ١٩٧١) ، ص ٦٩ ؛ وتجدر الاشارة الى ان التقرير السياسي لحزب البعث عام ١٩٧٨ اكد على ان قرارات

التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤ كانت ارتجالية وغير موضوعية ، وزادت من تعقيدات الواقع الصناعي في العراق وبسببها اتسعت دائرة الفساد والعجز في ميدان الصناعة ، وسيطرة العناصر البيروقراطية واليمينية على المشاريع الصناعية المؤممة ، واصبح القطاع الصناعي العام عالة على الدولة يستنزف ميزانيتها بدلا أن يساهم في تطور البلاد الاقتصادي ويمد الدولة بموارد جديدة ، ويوفر لها قدرا من العملة الصعبة . ينظر: مجلة الاقتصاد ، السنة ٨ ، العدد ٩١ ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ٦٨.

(٣٧) السامرائي ، التطور الاقتصادي ، ص ١١٩.

(٣٨) مجلة الصناعي ، العدد٤ ، (بغداد ، ١٩٦٤) ، ص ٢٩.

(٣٩) يعتبر نظام الدروباك على الواردات بمثابة قانون يسمح للمصدرين باستعادة الرسوم الجمركية المدفوعة على المنتجات المستوردة بشرط أن يتم تصدير هذه المنتجات فيما بعد. كما يعتبر من البرامج الجمركية المميزة. ولكنه يتسم بأنه عملية بطيئة مستهلكة للوقت وتتطلب إثبات للتصدير وسلسلة من التدقيق المحاسبي الخالي من الاخطاء لعملية الاستيراد الاصلية. النظام هو تشجيع حركة التصنيع و التجميع في البلد. ينظر : نعمه رزق نمر الخزندار ، أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الاجمالي دراسة حالة القطاع الصناعي ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية – غزة ، ٢٠١٦ ، ص ٥.

(٤٠) مجلة الصناعي ، العدد٣ ، السنة ٧ ، (بغداد ، ١٩٦٦) ص ص١١٠-١١٣ ؛علام ، المصدر السابق ، ص ص٢٦-٢٧.

(٤١) وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٨-١٣٩.

(٤٢) جريدة الاسواق التجارية ، بغداد ، في ٤ نيسان ١٩٥٩.

(٤٣) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد ١ ، السنة ٢ ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ٣٤.

(٤٤) هشام محمد الربيعي ، " الصناعات الصغيرة في العراق " ، مجلة الاقتصاد ، العدد ١٢ ، (بغداد ، كانون الاول ١٩٧١) ، ص١١٨.

(٤٥) عبد الوهاب حمدي النجار ، " حماية الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتجارة الداخلية " ، مجلة الاقتصاد ، العدد ٤ ، (بغداد ، نيسان ١٩٧١) ، ص ص ٤٩-٥٩.

(٤٦) وثائق غرفة تجارة كركوك (وسنشير اليها لاحقا بـ و . غ . ت . ك) ، مقررات المؤتمر الصناعي العام التاسع لاتحاد الصناعات العراقي الذي انعقد في بغداد للفترة ١٢-١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤.

(٤٧) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد الاول ، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ٤٩.

(٤٨) علام ، اقتصاديات العراق ، ص ٢٦.

(٤٩) مجلة الاقتصاد ، العدد ٢ ، السنة الاولى ، (بغداد ، ١٩٦٨) ، ص ٩.

(٥٠) و . غ . ت . ك ، زيارة وفد اتحاد الغرف السورية للقطر العراقي خلال الفترة من ٦-١٠ كانون الاول ١٩٧٨ .

(٥١) و . غ . ت . م ، مذكرة رقم ٦ بعنوان وفود الغرف الاجنبية والغرف العربية المشتركة بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٧٩.

(٥٢) و ، غ ، ت ، م ، مذكرة رقم ٢ بعنوان تطوير التعامل التجاري مع السوق الاردني بتاريخ ١٨ شباط ١٩٨١

(٥٣) دليل الاقتصادي العربي ، العدد ٩ ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٣٧٤.

(٥٤) وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.

(٥٥) علام ، المصدر السابق ، ص ٢٨.

(٥٦) دليل الاقتصاد العربي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤.
(٥٧) مجلة عالم الاقتصاد ، العدد ٢ ، السنة الاولى ، (بغداد ، ١٩٦٨) ، ص ٢٨.
(٥٨) وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص ١٤.
(٥٩) ساهم العديد من الكتاب والباحثين في رفد المجلة ببحوثهم ودراساتهم فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٧ ساهم في المجلة ٤٨ كاتبا ونشرت المجلة ما يقارب ١٠٢ مادة حول مواضيع الصناعة والتخطيط والتنمية والعمل والانتاج بالاضافة الى التقارير والتحقيقات وعرض الكتب . مجلة الصناعة ، السنة ٢ ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ١٢٨.
(٦٠) مقابلة شخصية عبر الانترنيت مع الاستاذ ليث الحمداني بتاريخ ١٥ اب ٢٠٢٠.
(٦١) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد ١ ، السنة ٢ ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ٩.

(٦٢)حافظ شكر التكمجي : ولد في بغداد عام ١٩٢٧ وبعد تخرجه من كلية الحقوق عام ١٩٤٧ توجه الى فرنسا حيث اكمل هناك دراسته في الماجستير والدكتوراه ، بعد عودته إلى العراق، تم تعيينه بمنصب معاون اتحاد الصناعات العراقي في مطلع عام ١٩٥٨، وقدم أثناء آراء ومقترحات ايجابية من أجل دفع عجلة التنمية الصناعية والزراعية في العراق إلى الأمام. وبعد انتصار ثورة تموز عام ١٩٥٨، جرى تعيينه بمنصب مدير عام في وزارة الاقتصاد ، وعضو في مجلس إدارة مصرف الرافدين والمصرف الصناعي ومصرف الرشيد وعضوية عدد من المؤسسات الحكومية. وبعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ تم اعتقاله لفترة وبعد إطلاق سراحه، غادر العراق للعمل في الجزائر، حيث تم تعيينه مستشاراً في لجنة التخطيط والدراسات الاقتصادية التابعة لرئاسة الجمهورية الجزائرية. عاد الى العراق في عام ١٩٦٧ حيث شغل منصب مدير عام شركة النقل البحري، ومن ثم مستشار اقتصادي متفرغ في وزارة النفط العراقية. ونتيجة لبعض الضغوطات قدم طلباً بإحالته على التقاعد، وغادر العراق للترحال بين فرنسا وبريطانيا حيث يستقر أبناؤه وبنته وبقي هناك حتى توفي في لندن عام ٢٠١٥. عادل حبه ، " لدكتور حافظ شكر التكمجي في ذمة الخلود" ، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني http://www.alnoor.se/article.asp بتاريخ ١ تموز ٢٠١٥.

(٦٣) مجلة التجارة ، الجزء٢ ، السنة ٢١ ، (بغداد ، حزيران ١٩٥٨) ، ص ١٩.
(٦٤) و . غ . ت . م ، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد ،العدد(١٠١١)في٢٣ كانون الاول ١٩٥٨.
(٦٥) تجدر الاشارة الى ان مؤتمر وزراء العمل العرب قد اقر في دورته الخامسة المنعقدة في القاهرة عام ١٩٧٠ اعلان قيام " منظمة العمل العربية " كوكالة متخصصة في شؤون العمل والعمال وتعمل ضمن اطار جامعة الدول العربية ، وعقد المؤتمر العام للمنظمة دورته الاولى في نيسان ١٩٧١ . ينظر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٨٩.
(٦٦) مجلة التجارة ، الجزء ٤ ، السنة ٢٣ ، (بغداد ، كانون الاول ١٩٦٠) ، ص ص ٩-١١.
(٦٧) مجلة اتحاد الصناعات ، العدد ١ ، ١٩٦٠، ص ٤٢.
(٦٨) المصدر نفسه ، العدد ١ ، السنة ٢ ، ١٩٦١، ص ٩.
(٦٩) علام ، المصدر السابق ، ص ٢٦.
(٧٠) اتحاد غرف التجارة الاردنية تأسيسه وأهدافه ودوره الاقتصادي وتقريره السنوي لعام ١٩٧٠ ، منشورات مكتب اتحاد غرف التجارة الاردنية ، (عمان ، ١٩٧١) ، ص٤١.
(٧١) وقد تألف الوفد أيضا من كاظم عبد الحميد المهيدي الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العراقية وعبد القادر عبد اللطيف مدير عام اتحاد الصناعات وناجي عزت الجاف رئيس غرفة تجارة السليمانية وسهيل عبد الياسين رئيس غرفة

تجارة الناصرية وطارق الصافي عضو اتحاد الصناعات وعبد المنعم الدوري معاون مدير عام غرفة تجارة بغداد وعبد الرزاق الربيعي المدير الاقتصادي في اتحاد الصناعات وعثمان محمود الرميض نائب رئيس اتحاد التعاونيات الزراعية وعلي عبد الحسين العيس مدير الحقوق بغرفة تجارة بغداد .ينظر: مجلة الصناعي ، العدد ٢ ، السنة ١٦ ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٨.

(٧٢) و . غ . ت . ك ، تقرير الوفد العراقي عن اجتماعات الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واجتماعات لجنة تعديل دستور الاتحاد وتطوير جهاز الامانة العامة خلال الفترة ١-٦ شباط ١٩٧٨ ، العدد ٣٣٤ ، في ١ اذار ١٩٧٨.

(٧٣) و . غ . ت . ك ، تقرير الوفد العراقي عن المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة في البلدان الاسلامية كراجي ١٥-١٨ كانون الاول ١٩٧٨ الى وزارة التجارة ، العدد ١٤٩ ، في ٤ شباط ١٩٧٩.

(٧٤) ظهرت فكرة تأسيس اتحاد يضم الغرف العربية في الدول الخليجية من أجل توثيق أواصر الاخوة وتعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي ، وبعد عدة لقاءات ومشورات تم عقد أول مؤتمر للتنمية الاقتصادية لغرف الخليج العربي في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٦-٢٠ تشرين الاول ١٩٧٦ لبحث وسائل التعاون الاقتصادي ، واسفرت مناقشات المؤتمر عن صدور عدة قرارات وتوصيات من بينها تأسيس اتحاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية يكون مقره الدمام . ينظر : صلاح عريبي عباس العبيدي ، دراسات في نشأة وتطور الغرف التجارية العربية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، (عمان ، ٢٠١١) ، ص ص ٧٠-٧١.

(٧٥) كاظم عبد الحميد : اقتصادي عراقي شغل منصب المدير العام لغرفة تجارة بغداد في فترة الخمسينيات ومنتصف ستينيات القرن العشرين ، تم منصب وزير الاقتصاد ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ، كما شغل منصب الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة دول الخليج العربية .ينظر : الحديثي ، المصدر السابق ، ص ١٥٣؛ صلاح عريبي عباس ، غرفة تجار الموصل دراسة اقتصادية – ثقافية – سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، (عمان ،٢٠١١) ، ص١٣٤.

(٧٦) و . غ . ت . م ، محضر الاجتماع الاول لمجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية ، الكويت ١٥ تشرين الاول ١٩٧٩.

(٧٧) و . غ . ت . ك ، كتاب الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية الى غرفة تجارة بكركوك بعنوان (قرارات وتوصيات الدورة السابعة والاربعين المنعقدة في دبي للفترة ٢٩-٣١ كانون الثاني ١٩٧٩ ، العدد ٨٠٧ في ١٤ نيسان ١٩٧٩.

(٧٨) و ، غ ، ت ، ك ، كتاب الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية الى وزارة التجارة بعنوان تقرير عن اجتماعي مجالس ادارة الاتحاد العام للغرف العربية الخليجية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في تونس ٢١-٢٣ ايلول ١٩٨٠ ، العدد ٢٥٤٣ بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٨٠.

(٧٩) و . غ . ت . ك ، تقرير عن الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع بغداد ٩-١٠ ايلول ١٩٨٠.

(٨٠) و.غ . ت. ك ، تقرير مركز عن اعمال الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية خلال عام ١٩٨١.

(٨١) و.غ . ت. ك ، تقرير مكثف عن نشاطات الاتحاد خلال عام ١٩٨٢

(٨٢) و.غ . ت. ك ، تقرير مكثف عن نشاطات الاتحاد خلال عام ١٩٨٣.

(٨٣) ثناء عبد السلام محمد ، اتحاد الصناعات العراقي ، النظام الداخلي للاتحاد الصناعات، (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ٥٧.

(٨٤) مجلة الصناعي ، العدد ٤ ، (بغداد ، ١٩٧٢) ، ص ٢٣.

list of sources

(1). Ibrahim Khalil Al-Allaf, “The historical roots of the emergence and development of the private sector in Iraq until 1964,” a paper presented to a symposium (Privatization of the Iraqi Economy: Problems, Reality, and the Future), organized by the Center for Regional Studies at the University of Mosul on May 5, 2004.
(2) Sabah Al-Durra, “On the Industrial Bourgeoisie in Iraq,” Al-Thaqafa Al-Jadida magazine, No. (2) May 1969. (3) Abdul Khalil Fadhil and Ahmed Habib Rasoul, Industrial Geography of Iraq, Mosul University Press, (Mosul, d.T.
(4) Muhammad Salman Hassan, Economic Development in Iraq, Foreign Trade and Economic Development 1864-1958, Volume 1, Al-Asriya Library for Printing and Publishing, (Beirut, 1965).
(5) Sabah Kajah Ji, Industrial Planning in Iraq: Its Methods, Applications, and Equipment for the Era 1921-1980, Part 1, House of Wisdom, (Baghdad, 2002).

6) Al-Waqa’i Al-Iraqiya, issue 3064 on February 18, 1952.
(7) Saeed Abboud Al-Samarrai, Modern Economic Development in Iraq, Al-Qada Press, (Al-Najaf Al-Ashraf, 1977).
(8) Johnny Youssef Hanna, the history of the national industry and its relationship to political development in Iraq 1929-1958, an unpublished master's thesis submitted to the College of Arts, University of Mosul, 1989.
(9) Mosul Chamber of Commerce Documents (and we will refer to it later as W.G. T.M), Industrial Statistics Report in Iraq Sent from the Main Department of Statistics to the Mosul Chamber of Commerce, No. 9381 on November 7, 1955
(10) Jawad Hashem, Capital formation in Iraq, Publications of the Ministry of Planning, (Baghdad, 1975).
(11) Industrial Bank Law, (Baghdad, 1948)
(12) Thomas Ballock, The Politics of Economic Reconstruction in Iraq, Al-Ani Press (Baghdad, 1958), p. 153.
(13) Trade Journal, Issue 9-10, Year 19, (Baghdad, 1956).
(14) Journal of the Federation of Industries, No. 1, Year 2, (Baghdad, 1961).
(15) Al-Waqa’i Al-Iraqiya, Issue 3926, January 7, 1957.
(16) Al-Sinai Magazine, Issue Three and Four, (Baghdad, July and December 1969);
(17) Personal interview via the Internet with Mr. Laith Al-Hamdani on August 15, 2020.
(18) Muthanna Abdul Qadir Ghafour, Al-Ittihad newspaper and its economic, cultural and social role in Iraq 1985-1990, a historical study, an unpublished master’s thesis submitted to the College of Arts, Iraqi University, 2019.
(19) Journal of the Federation of Industries, first issue, (Baghdad, 1960)
(20) Nabil Akeed Mahmoud Al-Mudhafari, The Role of Kirkuk Representatives in the Iraqi Parliament during the Royal Era 1925-1958 (Kirkuk, 2009).

(21) Salah Oreibi Abbas Al-Obaidi, The Economic Role of the National Bourgeoisie in the Arab Mashreq Until the Sixties of the Twentieth Century, Dar Ghaida Publishing and Distribution, (Amman, 2010)
(22) Farouk Younis, "Fragments from the history of the national industry and its pioneers - the Fattah Pasha family as a model," an article published in the Voice of Iraq electronic newspaper on April 23, 2017 on the website:
https://www.sotaliraq.com/latestarticles.php
(23) Abd al-Rahim Dhu al-Nun Zuwaid al-Hadithi, Baghdad Chamber of Commerce 1926-1964, a historical economic study, an unpublished doctoral thesis submitted to the College of Arts, University of Mosul, 1997.
(24) The Yearbook of the Federation of Industries for the year 1956-1957.
(25) Suhail Subhi Salman, Economic and Social Developments in Iraq 1945-1958, an unpublished doctoral thesis submitted to the College of Arts, University of Baghdad, 1994.
(26) Journal of Trade, Part 5-6, Year 20, (Baghdad, 1957).
(27) Hassan Allam, The Economics of Iraq 1968, (Baghdad, 1968).
(28) wg. T.M, Profile of the Iraqi Federation of Industries, Nineveh Branch, on December 31, 1979.
(29) Ministry of Industry and Minerals, 10 Years, Industry is Progressing, (Baghdad, 1978).
(30) Al-Waqa'i Al-Iraqiya, No. 2931 on March 28, 1983.
(31) For the annual book of the Federation of Industries for the year 1956-1957.
(32) Sabah Al-Durra, Industrial Development in Iraq (Private Sector), Al-Nujoum Press, (Baghdad, 1968).
(33) Mahmoud Muhammad Al-Junaib, The Economics of Iraq, an Analytical Study, Modern Printing House, (Basra, 1969).
(34) Journal of the Federation of Industries, first issue, (Baghdad, 1960), p. 51.
(35) Industrial Development Law No. 31 of 1961, published in the Iraqi Gazette, No. 520 on May 4, 1961.
(36) For more details about the nationalization decisions, see: Salah Oreibi Abbas, "The Socialist Nationalization Decisions on July 14, 1964 in Iraq, a Historical Economic Study," Tikrit University Journal for Human Sciences, Vol. 17, No. 2, February 2010.
(37) Al-Samarrai, Economic Development, p. 100; Raouf Al-Falluji, Industry in Iraq in the Shadows of the Revolution of July 17, 1968, published by the Ministry of Industry, (Baghdad, 1969).
(38) Al-Sina'i Magazine, first issue, fifth year, (Baghdad, 1964).
(39) Abdul Aziz Watban, "The Situation of Foreign Capital in Iraq 1958-1968," Journal of Economics, No. 12, (Baghdad, December 1971), .
(40) Journal of Economics, Year 8, Issue 91, (Baghdad, 1978).
(41) Al-Sina'i Magazine, No. 4, (Baghdad, 1964), p. 29.
(42) Nima Rizk Nimr Al-Khaznadar, the effect of reducing customs tariffs on imported intermediate inputs on growth in GDP, a case study of the industrial sector, an unpublished master's thesis submitted to the Faculty of Commerce of the Islamic University - Gaza, 2016.

(43) Al-Sina'i Magazine, No. 3, Year 7, (Baghdad, 1966).

(44) Al-Aswaq Al-Tijaria newspaper, Baghdad, on April 4, 1959.
(45)) Journal of the Federation of Industries, Issue 1, Year 2, (Baghdad, 1961).
(46) Hisham Muhammad Al-Rubaie, "Small Industries in Iraq," Al-Iqtisad Magazine, No. 12, (Baghdad, December 1971).
(47) Abd al-Wahhab Hamdi al-Najjar, "Protecting the National Industry and its Relationship to Internal Trade," Journal of Economics, No. 4, (Baghdad, April 1971).
(48) Kirkuk Chamber of Commerce documents (and we will refer to them later as WGTK), decisions of the Ninth General Industrial Conference of the Iraqi Federation of Industries, which was held in Baghdad for the period 12-15 November 1974.
(50) Journal of the Federation of Industries, first issue, (Baghdad, 1960).
(51) Journal of Economics, No. 2, first year, (Baghdad, 1968).
(52) and . NS . NS . K, the visit of the delegation of the Federation of Syrian Chambers to Iraq during the period from 6-10 December 1978.
(53) and . NS . NS . AD, Memorandum No. 6 entitled delegations of foreign chambers and joint Arab chambers, dated December 12, 1979.
(54) F, G, T, M, Memorandum No. 2 entitled Developing Commercial Dealing with the Jordanian Market on February 18, 1981
(55) The Arab Economic Guide, No. 9, (Baghdad, 1976).
(56) Alam Al-Iktissad Magazine, No. 2, the first year, (Baghdad, 1968).
(57) Al-Sina'a Magazine, Year 2, (Baghdad, 1977).
(58) Personal interview via the Internet with Mr. Laith Al-Hamdani on August 15, 2020.
(59) Journal of the Federation of Industries, No. 1, Year 2, (Baghdad, 1961).
(60) Adel Habeh, "Dr. Hafez Shukr Al-Tukmaji in the custody of immortality," an article published on the Internet on the website http://www.alnoor.se/article.asp on July 1, 2015.
(61) Journal of Trade, Part 2, Year 21, (Baghdad, June 1958).
(62) and . NS . NS . M, Baghdad Chamber of Commerce letter to the Ministry of Economy, Issue (1011) on December 23, 1958.
(63) The General Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries, The Arab Economic Report, (Beirut, 1973).
(64) Al-Tijaria Journal, Part 4, Year 23, (Baghdad, December 1960).
(65) Federation of Industries Magazine, No. 1, 1960.
(66) The Federation of Jordanian Chambers of Commerce: Its Establishment, Objectives, Economic Role and Annual Report for 1970, Publications of the Federation of Jordanian Chambers of Commerce Office, (Amman, 1971).
(67) Al-Sina'i Journal, No. 2, Year 16, (Baghdad, 1976).
(68) and . NS . NS . K, the report of the Iraqi delegation on the meetings of the forty-fifth session of the Council of the General Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture of the Arab Countries and the meetings of the Committee to amend the Constitution of the Federation and develop the General Secretariat during the period 1-6 February 1978, No. 334, on 1 March 1978.

(69) and . NS . NS . K, Report of the Iraqi delegation on the Second Conference of Chambers of Commerce and Industry in Islamic Countries Karaji 15-18 December 1978 to the Ministry of Trade, No. 149, on February 4, 1979.
(70) Salah Oraibi Abbas Al-Obaidi, Studies in the Origin and Development of Arab Chambers of Commerce, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, (Amman, 2011), pp. 70-71.
(71) Salah Oreibi Abbas, Chamber of Merchants of Mosul, an economic - cultural - political study, Dar Ghaida Publishing and Distribution, (Amman, 2011).
(72) and . NS . NS . M, Minutes of the first meeting of the Council of the Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture of the Gulf Arab Countries, Kuwait October 15, 1979.
(73) and . NS . NS . K, the letter of the General Federation of Iraqi Chambers of Commerce to the Chamber of Commerce in Kirkuk entitled (Decisions and recommendations of the forty-seventh session held in Dubai for the period January 29-31, 1979, No. 807 on April 14, 1979).
(74) F, G, T, K, the letter of the General Union of Iraqi Chambers of Commerce to the Ministry of Commerce entitled A report on the meetings of the boards of directors of the General Federation of Gulf Arab Chambers and the General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture of Arab Countries held in Tunis 21-23 September 1980, No. 2543 On November 6, 1980.
(75) and . NS . NS . K, Report on the Fourth Meeting of the Executive Committee of the Islamic Chamber of Commerce, Industry and Commodity Exchange, Baghdad 9-10 September 1980.
(76) wg. NS. K, A focused report on the work of the General Federation of Iraqi Chambers of Commerce during 1981.
(77) W.G. NS. K, an extensive report on the activities of the Union during 1982
(78) wg. NS. K, An extensive report on the activities of the Union during 1983.
(79) Thana'a Abdul Salam Muhammad, The Iraqi Federation of Industries, the internal system of the Federation of Industries, (Baghdad, 1990).
(80) Al-Sinai Magazine, No. 4, (Baghdad, 1972), p. 23.